

Distr.: General
8 September 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة الستين

دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام في مضيق تايوان

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين لبالاو، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وغامبيا، وغواتيمالا، وملاوي، وناورو لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة كل منا، يشرفنا أن نطلب، عملاً بالمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند تكميلي بعنوان "دور استباقي للأمم المتحدة في صون السلام في مضيق تايوان"، في جدول أعمال الدورة الستين للجمعية العامة. وعملاً بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة نرفق طيه مذكرة توضيحية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

ويشرفنا أن نطلب أيضاً النظر في هذا البند تحت عنوان "صون السلام والأمن الدوليين".

(توقيع) ستيوارت بيلك

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجمهورية بالاو

لدى الأمم المتحدة

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

(توقيع) ميشيل كافاندو

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لبوركينا فاسو

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) محمد على أدوم

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجمهورية تشاد

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) إنيل س. سوبواغا

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لتوفالو

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كولن بيك

الممثل الدائم

البعثة الدائمة لجزر سليمان

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) أنيت فوت

القائمة بالأعمال بالإنابة

البعثة الدائمة لجمهورية جزر مارشال

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) دومينغوس أوغوستو فيريرا

القائم بالأعمال بالإنابة

البعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي

لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارغريت هيوز فيراري

الممثلة الدائمة

البعثة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جوزيف كريسماس
الممثل الدائم
البعثة الدائم لسانت كيتس ونيفس
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كريستين غراي - جونسون
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لغامبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) روبرتو لافالي - فالديس
القائم بالأعمال بالإناة
البعثة الدائم لغواتيمالا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) براون تشيمفامبا
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) مارلين موسيس
الممثل الدائم
البعثة الدائمة لجمهورية ناورو
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

مذكرة توضيحية

إن الأمن والسلام في مضيق تايوان لا يؤثران على حياة وممتلكات الناس على جانبي المضيق فحسب، بل وعلى السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا بأكملها، وحتى على السلام والاستقرار في العالم كله. ونظرا إلى التوسع السريع في القوة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية وسنها ما يُسمى "قانون مناهضة الانفصال" فإن السلام في مضيق تايوان قد يكون في خطر. ويتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منح هذه الحالة اهتماما عن كثب، واعتماد تدابير الاستجابة والتدابير الوقائية الضرورية. وتتمثل الأسباب فيما يلي:

١ - صون السلام والأمن هدف من أهداف الأمم المتحدة

تنص المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أن هدف المنظمة الأساسي هو "أن تتخذ التدابير الجماعية الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلام ولإزالتها، ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلام، وأن تتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام أو لتسويتها".

ويضع الميثاق أيضا على عاتق الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن المساعدة على العمل على إيجاد حلول سلمية للمنازعات. إذ تنص المادة الثالثة والثلاثون من الميثاق صراحة على أنه "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلام والأمن الدوليين للخطر أن تلتزم حلّه بآلية ذاتي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات أو التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها".

وعلاوة على ذلك، تنص المادة الرابعة والثلاثين من الميثاق على أنه يحق لمجلس الأمن، الذي يضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، "أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر صون السلام والأمن الدوليين".

ومن ثم، فإن صون السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك صوغهما في مضيق تايوان، يعتبر مسؤولية والتزاما على الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن سلام وأمن ٢٣ مليون شخص في تايوان يتعرضان لتهديد خطير، ينبغي للأمم المتحدة أن تعرب عن قلقها وأن تولي هذه الحالة اهتماما عن كثب.

٢ - صون السلام هو الأساس الضروري لحماية حقوق الإنسان

تلحق الحرب أشد الأضرار وحشية بحقوق الإنسان الأساسية، ويشكل تهديد الحرب والمخاوف منها أكبر تحدٍ لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وتنص ديباجة الميثاق بوضوح على أنه يتعين "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف. وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره". فلا وجود لحقوق الإنسان بدون سلام. والسلام هو أهم أسس حماية حقوق الإنسان.

وفي ضوء ما ذكر، تتعذر حماية الحقوق الأساسية لـ ٢٣ مليون شخص في تايوان إن لم تتم إزالة تهديد وشيخ الحرب. وبعبارة أخرى، إن لم يتحرر شعب تايوان من الخوف من الحرب، فإن التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الإنسان يصبح مجرد كلمات جوفاء. فمسألة السلام عبر مضيق تايوان ليست مسألة أمن على أرض الواقع في العالم فحسب، بل هي مسألة أخلاقية ومسألة حقوق إنسان أيضا.

٣ - السلام والأمن هدف مشترك لجميع أعضاء الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين

أعلن رؤساء الدول وقادة الحكومات على الملأ، في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أنهم "مصممون على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم وفقا لمبادئ الميثاق ومقاصده". وكرسوا أنفسهم مجددا "لحل المنازعات بالوسائل السلمية، ووفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي". وأعلن قادة العالم أنهم "لن يدخروا جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب، سواء داخل الدول أو فيما بينها". ولكي يتحقق هذا الهدف قررت الحكومات أنه "يجب أن تتقاسم أمم العالم مسؤولية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي، والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين".

وتخل هذا العام الذكرى السنوية الستون لإنشاء الأمم المتحدة. وقد أصبحت كيفية الاستجابة للأوضاع الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، التي تتسم بالتوسع المطرد للعولمة، مسألة حيوية لتطور الأمم المتحدة في المستقبل. وحدد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية تحديدا واضحا اتجه جهود هذه المؤسسة الدولية وإصلاحها في المستقبل. وأصبح صون الأمم المتحدة للأمن والسلام وممارستها لوظيفتها في منع الصراعات وكفالة حل المنازعات بالطرق السلمية مؤشرين هامين فيما يتعلق بنتائج عملية إصلاحها وتعزيز فعاليتها. وعلى الأمم المتحدة مسؤولية وواجب أداء دور رئيسي في قضايا الأمن الإقليمي، بما في ذلك قضية الأمن في مضيق تايوان، لكي تدلل على تصميمها ومسعاها في الألفية الجديدة.

٤ - جمهورية الصين الشعبية لا تتخلى عن استخدام القوة ضد تايوان

تنص صراحة الفقرة ٣ من المادة الثانية في ميثاق الأمم المتحدة على أن "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلام والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر". وتطلب الفقرة ٤ من المادة الثانية أن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة". غير أن جمهورية الصين الشعبية ليست على استعداد لأن تعلن على الملأ التزامها بالتخلى عن استخدام القوة في حل النزاع المتعلق بمضيق تايوان. وظلت تضيف زيادة سنوية بمعدل عشري إلى ميزانيتها العسكرية على امتداد السنوات العشر الماضية، وواصلت تعزيز انتشارها العسكري. وأصبح ذلك يشكل تهديدا خطيرا متزايدا لأمن شعب تايوان. وقد نشرت جمهورية الصين الشعبية في واقع الأمر زهاء ٧٠٠ قذيفة موجهة نحو تايوان، ويزيد هذا العدد بمقدار مائة قذيفة سنويا. وكثيرا ما يجري جيش التحرير الشعبي لجمهورية الصين الشعبية تدريبات عسكرية تحاكي غزو تايوان، ويتخذ استعداداته لتسوية النزاع المتعلق بمضيق تايوان عن طريق الحرب.

وسن مؤتمر الشعب الوطني لجمهورية الصين الشعبية ما يُسمى "قانون مناهضة الانفصال" في آذار/مارس من هذا العام، مؤكدا أنه سيقوم في وقت محدد وحالة معينة باعتماد "وسائل غير سلمية وتدابير أخرى ضرورية" لتسوية الخلاف بين الطرفين الكائنين على مضيق تايوان. ولا شك في أن اعتماد هذا القانون من طرف واحد يهدف إلى منح جمهورية الصين الشعبية العذر القانوني لاستخدام القوة العسكرية لغزو تايوان. وهذا لا يشكل فحسب انتهاكا واضحا لمبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، بل هو أيضا تهديد لأمن ووجود ٢٣ مليون نسمة في تايوان. ونظرا لاستعداد جمهورية الصين الشعبية السافر لاستخدام وسائل غير سلمية لتسوية مسألة مضيق تايوان، يصبح من الضروري قطعاً أن تعرب الأمم المتحدة عن قلقها البالغ وأن تتخذ التدابير الضرورية التي تحول دون أن يُنظر إليها على أنها مدعنة لهذا المسلك، الذي يشكل انتهاكا لميثاقها، بل وربما توافق عليه.

٥ - السلام والأمن في مضيق تايوان يحظيان باهتمام المجتمع الدولي

أدى سن "قانون مناهضة الانفصال" من طرف واحد بواسطة جمهورية الصين الشعبية إلى تصعيد حدة التوتر في مضيق تايوان، كما يهدد السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا. وقد أعربت بلدان كثيرة، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، عن قلقها البالغ لهذا التطور. فهي تخشى أن تحاول جمهورية الصين الشعبية تغيير الوضع القائم في مضيق تايوان بواسطة القوة العسكرية. وهي تشجع كلا الطرفين الكائنين على جانبي مضيق تايوان على الدخول في حوار وتسوية النزاعات بينهما بالطرق السلمية.

واتخذ مجلس نواب الولايات المتحدة القرار ٩٨ المؤرخ ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، الذي أعرب فيه عن قلقه العميق لإمكانية تغيير الوضع القائم في مضيق تايوان، بعد أن اعتمدت جمهورية الصين الشعبية ما يُسمى "قانون مناهضة الانفصال". وأصدر البرلمان الأوروبي في ٦ تموز/يوليه قرارا بشأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين وتايوان والأمن في منطقة الشرق الأقصى لكي يعارض "قانون مناهضة الانفصال" هذا. وينص القرار على أن هذا القانون يتنافى مع القانون الدولي، وأنه أداة لا تصلح لأن تؤدي بنجاح إلى عملية "إعادة توحيد وطنية سلمية"، وهو هدف جمهورية الصين الشعبية المعلن، وأنه يقوّض التوازن الأمني الهش في منطقة الشرق الأقصى. وعلاوة على ذلك، يدعو القرار كلا الطرفين الكائنين على جانبي مضيق تايوان إلى إرساء الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل بينهما، والعمل على إيجاد أرضية مشتركة مع نبذ الخلافات، واستئناف الحوار من أجل تنمية العلاقات عبر المضيق سلميا وباطراد.

وقام أربعة عشر بلدا مؤخرا بتوجيه رسالة مشتركة إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أكدوا فيها على أن ما يُسمى "قانون مناهضة الانفصال" يشكل تهديدا للوضع القائم في مضيق تايوان، ويضيف خطرا آخر على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا. وأي استخدام للقوة لن يكون فحسب انتهاكا للمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، بل سيكون أيضا انتهاكا لروح تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بعنوان "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع".

٦ - السلام في مضيق تايوان ضروري للسلم والازدهار والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

تشكل تايوان محورا جيوسياسيا واقتصاديا هاما في شرق آسيا، فضلا عن كونها مركزا لطرق النقل البحري والجوي، إذ تعبر مجاها الجوي يوميا آلاف من طائرات شركات الطيران المدني، ويمر عبر مضيق تايوان ما يتراوح من ٥٠٠ إلى ٦٠٠ سفينة تجارية يوميا. ويؤثر سلام واستقرار العلاقات عبر المضيق تأثيرا مباشرا على السلام والتنمية والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بل وفي العالم بأسره، في سياق الاتجاه المطرد نحو التكامل

الإقليمي وتزايد الاعتماد المتبادل على نطاق العالم. وتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن رصد تطورات الحالة في المنطقة عن كثب. وتستطيع، باعتبارها محفلاً للحوار العالمي، أن تؤدي دوراً إيجابياً واستباقياً في العمل على تحقيق السلام والاستقرار في مضيق تايوان، وذلك بالوفاء بالمثل والأهداف التي يتمسك بها الميثاق فيما يتعلق بصون السلام والسعي إلى تحقيقه، لتضرب بذلك المثل على أداء وظيفتها كصانعة للسلام في القرن الحادي والعشرين.

المرفق الثاني

مشروع قرار

إن الجمعية العامة،

إذ تضع في اعتبارها أن أحد المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة هو أن تصون السلام والأمن الدوليين، وأن تتخذ، تحقيقاً لذلك، تدابير جماعية فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الإخلال بالسلام، وأن تتذرع بالوسائل السلمية، ووفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل النزاعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام وتسويتها،

وإذ تؤكد أن الدول ملزمة، وفقاً لأحكام الميثاق، بحل نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية، توخياً لعدم تعريض السلام والأمن الدوليين والعدل الدولي للخطر،

وإذ تشير إلى الالتزام الرئيسي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات، استناداً إلى الإجراء المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، عند نشوب نزاع دولي،

وإذ تدرك أن السلام هو الشرط الضروري لحماية حقوق الإنسان وتطبيق العدل، وأن استخدام وسائل غير سلمية لتسوية النزاعات يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وللعادل،

وإذ تعترف بأن السلام في مضيق تايوان أمر حيوي للسلام والازدهار والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وإذ تلاحظ أن السلام والاستقرار في مضيق تايوان يواجهان ضرراً محتملاً،

وإذ تؤكد مجدداً أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية منع الصراعات وصون السلام،

تقرر:

(أ) أن تحت كلا الطرفين الكائنين على جانبي مضيق تايوان على تسوية النزاعات بينهما باستخدام الوسائل السلمية؛

(ب) أن تطلب إلى الأمين العام تعيين مبعوث خاص أو بعثة لتقصي الحقائق بهدف تقييم الحالة الأمنية في مضيق تايوان، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، ومن بينها مجلس الأمن؛

(ج) أن تطلب إلى الأمين العام اعتماد التدابير الضرورية، وتشجيع ومساعدة كلا الطرفين الكائنين على جانبي مضيق تايوان على إقامة حوار سلمي واتصالات سلمية بينهما.